

الجارديان: لاظوغي وجوانتانامو ينتميان لمنظومة تعذيب واحدة

هاجمت صحيفة «الجارديان» البريطانية أمس، ما وصفته بـ«ممارسات التعذيب في مصر»، مؤكدة أنه لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان إقليمية أو انتقائية، رابطة بذلك بين ما قالت إنه «جرائم وحشية، ترتكب في مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغي» ومعتقل جوانتانامو، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن مصر تمارس التعذيب نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ذكرت الصحيفة أن «الاحتجاز والاعتقال والخطف صارت من الأمور الشائعة على مدى العقود الثلاثة الماضية في مصر».

وقالت: «إن مباحث أمن الدولة في لاظوغي تستعين برفاق المطلوبين ممن يخفون وتقوم باحتجازهم لفترات طويلة لانتزاع الاعتراف منهم».

وأضافت «إن المعاملة التي يلقونها هناك تتفاوت ما بين السباب والتهديد والوعيد والضرب بأساليب تعذيب متطورة للغاية».

وذكرت الصحيفة أنه قد يتم إطلاق سراح الشخص المحتجز في بعض الأحيان ولا يطلبون منه الاعتراف بأي شيء ويكتفون بتحذيره فقط. وقالت إن «هناك أشخاصًا يلقون حتفهم في أحيان أخرى».

ولفتت إلى أن هؤلاء المطلوبين، غالبًا ما يتم الزج بهم في السجون انتظارًا للمحاكمة، غير أنهم لا يتعرضون بصفة عامة لسوء المعاملة بمجرد دخولهم السجن.

وقالت الصحيفة: «هناك نحو ١٥ ألف معتقل سياسي في السجون المصرية، ثبتت براءة بعضهم منذ سنوات في حين لم تجر محاكمة البعض الآخر علي الإطلاق، بل قضي عدد من هؤلاء المعتقلين ما يزيد علي عشر سنوات في المعتقل».

وتحدثت الصحيفة عن قوانين الطوارئ، مؤكدة أن هذه القوانين طبقت في مصر للمرة الأولى على أيدي قوة الاحتلال البريطاني في غضون الحرب العالمية الأولى. وأشارت إلى أن محاكم أمن الدولة طوارئ تصدر أحكامًا نافذة غير قابلة للاستئناف.

وأكدت أن إلغاء قوانين الطوارئ يعتبر مطلبًا أساسيًا لحركات المعارضة التي صار حضورها مشهودًا في الشوارع والانتخابات التي أجريت العام الماضي.

وتابعت: «لكن الديمقراطية الحقيقية في مصر قد لا تحقق الأهداف التي يعتبرها الشعب أهدافًا بريطانية وأمريكية والتي تتمثل في تأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ودفع إصلاحات السوق الحرة الشرسة وتعزيز إسرائيل، لافتة إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا تدعمان الوضع الراهن والقائمين عليه فيما تقدمان خدمات زائفة للديمقراطية».

وختمت الصحيفة بقولها: «لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان إقليمية، ولا يمكن أن يكون حكم القانون انتقائيًا، فجوانتانامو ويلهارش ولاطوغلي والمنشأة ١٣٩١ في إسرائيل تنتمي جميعًا لمنظومة واحدة، فإما أن تصمد معًا أو تسقط معًا».

(نشر في جريدة المصري اليوم بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٦ العدد ٦٣)



اعترافات ضابط سابق عن ممارسات ضباط الدخلية

قال العميد محمود قطري في كتابه اعترافات ضابط في مدينة الذناب:

ومن الوسائل البشعة للتعذيب عمل حلقات حديد في السقف ويعلق المواطن الغلبان من رجليه مدلى كالذبيحة حتى يحتقن وجهه ويتلون باللون الأحمر من شدة تدفق دماؤه إلى منطقة الدماغ وهي وسيلة قاتلة. وضابط آخر عبقرى يوصل سلوك كهرباء عدد التليفون القديمة إلى الأعضاء التناسلية، ويعترف المتهم على نفسه ليس فقط من الألم الفظيع ولكن أيضًا خوفًا على ذكوره.

ويحكي المؤلف تجارب الضرب التي يعلمونها للضباط، ومنها أن تضرب اللطمة بعيدًا عن الأذن والعينين، والتعليق له أصول وهي أن تربط يدا المتهم مع بعضها من الأمام ثم تجلسه القرفصاء وتدخل ركبتيه بين ذراعيه وتأتي بخشبة طويلة وسميكة تدخلها من فوق ذراعيه ومن تحت ركبتيه، فيصبح مكورًا ويحملة المخبرون ويضعون نهاية كل طرف على كرسي ثم يضربون المتهم على قدميه اللتين تكونان أعلى من مستوى جسده، ثم يفكونه ويأمرونه بالجري على البلاط حتى لا تتورم قدماه، وإذا حدث ومات المواطن من التعذيب يتم التغطية على الجريمة ويضيع دمه هدرًا.

ومن وسائل التعذيب الفظيعة النفخ من فتحة الشرج والوقوف على بطن المواطن بالحذاء وهذا يسبب ألمًا مخيفًا. وفي أحيان كثيرة يقوم الضباط بسجن المواطن في مكان بعيد عن قسم الشرطة، يعني في قسم شرطة آخر أو لدى أحد أجباء الشرطة ومعارفها من الموثوق فيهم حتى لا يصل إليه أحد.. ثم إنهم يكتبون في دفاترهم أنه خرج مثلاً ولا يعرفون عنه شيئًا وفي أحيان كثيرة يفعلون ذلك والمواطن مسجون لديهم. ويصف المؤلف محاضر التحري بالبشاعة - وعنده حق - فهي تتيح للضباط صلاحية سجن أي إنسان، والأكثر سوءًا هو الحبس الاحتياطي وهو عار على جبين الشرعية والدستور والقانون،

فهو يتيح سجن المواطن يوماً أو يومين بدون أي مبرر وكذلك الحبس الاحتياطي الذي يتيح بنصوص قانونية حبس المتهم قبل أن تثبت إدانته مدة تصل إلى ستين، والسبب في هذا التأخير هو تكديس القضايا، وإذا تم تحديد الجلسة فبسبب كثرة القضايا وتكديسها وإرهاق القاضي فلا يدرس الأوراق ويأخذ بالظاهر.

ويعود العميد قطري إلى السؤال الأهم الذي لا بد أن يخطر على بال القارئ الكريم وهو لماذا يفعل الضابط هذا؟

الإجابة أن رؤسائه بمن فيهم الوزير يجبرونه بوسائل كثيرة على أن يأتي بأي متهم حتى يواجهوا الرأي العام بفخر، فهم يهددون الضابط بالنقل أو الخصم أو غيرها من وسائل العقاب غير المنطقية.. وهنا يجد الضابط نفسه مضطراً لأن يفعل أي شيء، فإما أن يضحى بنفسه أو يضحى بأي مواطن غلبان.

ويروي المؤلف واقعة ذات دلالة وهي أن الشرطة قبضت على مشتبه فيهم بعد الاعتداء على شخصية مرموقة بقبلة يدوية وطبعاً بمواجهتهم انهاروا واعترفوا وبعد ستة أشهر وبالمصادفة تم القبض على الجناة الحقيقيين.

وواقعة أخرى، حيث تم الإبلاغ عن فتاة عمرها عشرين عاماً اختفت وتم القبض على عسكري شرطة قيل إنه كان على علاقة بها وبعد التعذيب اعترف المسكين بأنه استدرج الفتاة إلى قريته وتناوب الاعتداء عليها هو وأخوه واعترف أيضاً بأن أمه طلبت منها التخلص من الفتاة حتى يخفوا الجريمة وطبعاً فرح الضباط وقياداتهم، فقد كشفوا جريمة اغتصاب وقتل وفي زمن قياسي.. ولكن المشكلة أنهم لم يجدوا الجثة.. وبعد شهر عادت الفتاة إلى بيتها وتبين أنها كانت غاضبة من أهلها وأنها هربت مع شخص آخر وليس العسكري المسكين أو أخاه.

هناك واقعة شهدتها بعيني بعد حدوث قضية قتل البحيرة فتم القبض على ١٥٠ مشتبهاً من بينهم شاب تعرض للتعذيب والضرب لكي يعترف بالجريمة وبعد مقابلتي له تأكد أن لا علاقة له بهذه الجريمة فذهبت لرئيس فريق البحث ووجدته متفقاً معي وأنه يعلم أن هذا الشاب لم يرتكب الجريمة وعندما طلبت منه الإفراج عنه قال «إحنا محتاجين منه معلومات» وظل الولد محبوباً دون وجه حق وأنا وافقت في نطاق اللامشروعية وتوجهت في اليوم الثاني حسب اتفريقي مع رئيس فريق البحث لاستلامه لكنه رفض فتوجهت لمديرية الأمن وحررت شكوى بذلك فقابلني الحكمدار نائب مدير الأمن وقال لي «يا محمد أنت لسه خارج من الخدمة وزملاؤك إن ماعملوش كدة هيشغلوا إزاي ما أنت عارف».

ولأن جهاز الشرطة لا يعرف شيئاً غير التعذيب لاكتشاف الجرائم، فالجميع ينظر إلى الضابط الذي يعذب بمهارة على أنه يبذل مجهوداً مضمناً -يا حرام- وبالطبع يستحق المكافأة عليه، ولكن إذا كان حظه سيئاً وانكشف الأمر وتحرك الإعلام يضحون بنفس الضابط الذي يتباهون به في غمضة عين ويقدمونه إلى محاكمة ويخربون بيته ويقولون طبعاً إنه حالة فردية وأن جهاز الأمن بخير. والغريب أن معظم الضباط يبررون جرائم التعذيب البشعة بالقول إذا كنت أنت المضار من الجريمة هل كنت ستعترض على تعليق المتهم وتعذيبه؟! ويرد العميد قطري على هذا المنطق الفاسد قائلاً لهذا الضابط: إذا كنت أنت المتهم، هل ستقبل أن يتم تعذيبك وتعليقك؟! إذن فاحترام الحرية الشخصية سواء لك أو عليك مقدسة.

وهنا يصل المؤلف إلى المشكلة الجوهرية وهي ضرورة إجراء تغيير شامل في فكر وفلسفة أجهزة الشرطة وكلياتها وإعداد الطالب بالعلوم الشرطية الحديثة وليس بالتدريب العنيف غير المبرر حتى تحوله إلى وحش. وهذا في رأي المؤلف يحتاج إلى تضافر جهود

فقهاء أمن وقانون وعلماء نفس واجتماع وغيرهم ويتم اختيار الطلبة من بين الحاصلين على ليسانس الحقوق ويتفرغ الطالب لدراسة العلوم الشرطية والتدريب عليها، وإلغاء التدريبات التي لا تفيد إلا في فض المظاهرات ومطاردة عصابات الجبال، أو على الأقل التقليل منها، فالتدريبات الحالية لا تجعل الطالب ضابط شرطة ولكن ضابطاً في القوات المسلحة يواجه أعداء الوطن!! ناهيك عن التعامل بشكل إنساني مع الطالب والحفاظ على كبريائه وكرامته.

(المصدر: مختصراً من كتاب اعترافات ضابط في مدينة الذئاب ص ٢١١)



حوار مع اللواء إبراهيم عبد الغفار

وكيل مصلحة السجون الأسبق

روى اللواء إبراهيم عبد الغفار وكيل مصلحة السجون الأسبق أغرب واقعة اعتقال مواطن قابل الرئيس المخلوع في المسجد النبوي وأوصاه بتقوى الله في شعب مصر ليتم اعتقال الرجل وترحيله إلى سجن العقرب حتى خرج الرجل من المعتقل أثناء ثورة ٢٥ يناير وتوفاه الله بعدها بأسبوعين.

وأضاف أنه كان يتم تجريد المعتقلين من ملابسهم وصعقهم بالكهرباء في حفلات تعذيب مستمرة ليعترفوا بجرائم لم يرتكبوها وتناول وكيل مصلحة السجون الأسبق أشهر أماكن الاعتقال والترتيبات التي كانت تتم قبل زيارة لجان حقوق الإنسان للسجون المصرية وتفسير عملية هروب المساجين خلال أحداث الثورة وإلى تفاصيل الحوار:

ما هي أغرب عملية اعتقال رأيته أثناء خدمتك في قطاع السجون؟

تمت كانت في أواخر الثمانينات لرجل قابلته بسجن العقرب يدعى علي القطام فأثناء أدائه لصلاة الظهر بالمسجد النبوي وكان مبارك يجلس إلى جانبه وعند انتهائها من الصلاة مد الرجل يده لمبارك وقال له: أوصيك بتقوى الله في شعب مصر إنه شعب فقير وطيب ولكن مبارك نظر له نظرة تكبر ولم يمد يده للسلام وظن الرجل أن الأمر انتهى إلى هذا الحد ولكنه فوجئ بعدة أشخاص يصطحبونه إلى خارج المسجد وأراد الرجل أن يصرخ في ذلك الوقت ولكنه خشي بطشهم ثم وضعوه في سيارة ومن هنا بدأت رحلة التعذيب حتى وصوله إلى مصر بنقله على طائرة خاصة رأى فيها كل أنواع التعذيب وظلوا يسألونه طوال تلك الفترة عما إذا كان ينتمي لتيار إسلامي معين أو إذا كان يخطط لقتل مبارك واصطحبوه بعد ذلك إلى المخابرات العامة بحدائق القبة ومنها إلى جهاز أمن الدولة لعل وعسى يعرفون منه سبب ما قاله للرئيس وفي النهاية تم نقله

إلى سجن العقرب، فعندما سمعت عن حكايته طلبت من نائب جهاز أمن الدولة أن يعرض أمر إخلاء سبيله على حبيب العادلي وأبدى موافقته على الأمر ثم عرضه على زكريا عزمي حتى عرض الأمر برمته على الرئيس فكان رد زكريا عزمي على العادلي (خذ الورق ده وروح) ثم تقابلت معه لثاني مرة أثناء خدمتي بسجن الوادي الجديد بعد نقله من طرة وكانوا يضعونه في مبنى ضخم وحده وذلك بعدما قام بتسريب معلومات إلى أولاده حتى يقوموا بنشرها بصحيف المعارضة وقال لي: إنك الآن مسئول وإلا لم تطلق سراحى سأمسك برقبتك عندما نتقابل يوم القيامة وفعلاً أصدرت أوامر بإطلاق سراحه واستدعاني جهاز أمن الدولة وفوجئت بأن مساعد الوزير أعطى تعليمات بالألا ينفذ أحد أوامري ولا يتعاملوا معي وكأنني مجرد صورة فقط، وتم اعتقال الشيخ علي مرة أخرى منذ سنتين وخرج أثناء الثورة وتوفاه الله بعدها بخمسة عشر يوماً.

ما هي أهم التعليمات التي كانت تصدرها القيادات السابقة لتعذيب

المعتقلين؟

تعليمات بعدم دخول الأطعمة ومنع الزيارات، وذلك كان بقرار من حبيب العادلي وكان يحدد كل ثلاثة أشهر إلا أنني كنت أخالف ذلك ومن ضمن المشاهد المأساوية التي رأيتها كانت لسيدة عجوز تأتي كل يوم في الساعة السابعة صباحاً وتتسلق الجبل وهي ترتدي صندلاً ممزقاً ومعها «رغيف عيش وطعميتين» وتقول للحراس عايزة ناصر ابني علشان ياكل معايا، فسألت وأجابوني أنها على هذا الحال منذ أربع سنوات وطلبت مني أن ترى ابنها قبل أن تموت فقلت سأجعلك ترين ابنك ولكن دون أن يشعر أحد وبالفعل طلبت منه أن ينظف السجن من الخارج ثم شاهدها وقبل يديها وقدميها ودخل مسرعاً وعلمت بعد ذلك أنها توفيت بعدها بخمسة أيام.

أما عن طرق التعذيب فكانت هناك حملات من قطاع السجون وأمن الدولة والأمن المركزي وكانوا يسمونها حملات تعذيب وتهذيب.

وكان يجري تجريد المعتقلين من ملابسهم أثناء التحقيق معهم والصعق بالكهرباء في عوراتهم فضلاً عن أصناف أخرى من التعذيب فمنهم من يصعق وهو واقف، وآخر وهو مقيد على كرسي، وأصعب أنواع الصعق الكهربائي عندما يقيد السجين على ظهر سرير من يديه ورجليه ويتعرض للرش بالماء أثناء الصعقة.

وكانوا يصعقون السجناء بعد حرمانهم من النوم وتعليقهم من أيديهم وعصب أعينهم.. بخلاف الضرب المبرح في جميع أنحاء الجسم بالأيدي والعصي وسط نعت بألفاظ نابية.

وأشهر الوسائل الخنق والصعق والختنور والإغراق وهو سرير طابقين يتم تقييدهم فيه بطريقة مقلوبة وتعذيبهم، والطريقة الأخرى وضع الكيس في رأس المعتقل وخنقه، والطريقة الثالثة رش الماء على جسم المعتقل وصعقه بالعصا الكهربائية في مناطق حساسة حتى يعترف المعتقل على قضايا أو أفعال لم يرتكبها.

هل كان يسمح بالزيارات لبعض الأشخاص دوناً عن باقي المعتقلين؟
عندما يكونون بحاجة إلى أخذ معلومات من شخص معين فكانوا يسمحون لزوجته وأولاده بزياراته وأحياناً ممارسة حياته الطبيعية كمكافأة على إعطائهم المعلومات التي يريدونها.

ماهي طريقة التعامل مع المعتقلين وما هي الأكلات التي تقدم إليهم؟
عندما ذهبت إليه لأول مرة لسجن العقرب وجدت الصمت يحيط بالمكان ولا يوجد أحد سوى عسكري قال لي أن جميع الضباط مستغرقون في النوم وأنه تم تجهيز

حجرة لي وبها الفطار وبعدها أنام ثم أستيقظ في الساعة الثانية ظهرًا لكي أتناول الغداء وبعد ذلك أغادر إلى منزلي كباقي الموجودين من الضباط.

وبالنسبة للأكل كانوا يقدمون لهم عشر الكمية المقررة من الطعام وكانوا يعطونهم أوامر بعدم استخدام الملح بالطعام على الإطلاق وكان الفطور والغداء والعشاء وجبة واحدة تقدم الساعة ١٢ ظهرًا وهي عبارة عن قطعة جبن صغيرة وملعقتي أرز إن وُجد وكرنب بالصلصة باعتباره طبق الخضار ورغيف عيش واللحوم كان يأخذها العاملون بالسجن وكل ذلك كان بتعليمات من جهاز أمن الدولة غير المكتوبة مما جعلها فرصة للفاسدين بسرقة حصص الطعام التي يقررها القانون للمساجين، أما بالنسبة للمستشفى فلم يتم نقل المعتقلين إليه أبدًا حتى وإن كانوا يحتضرون والعلاج كان يصرف أحيانًا للضباط والعساكر تحت أسماء المساجين.

ما هي أشهر أماكن المعتقلات السرية وأشهر المعتقلين فيها وهل ما زالت

موجودة؟

أشهر المعتقلات السرية كان سجن العقرب ولكنه لم يكن تحت الأرض وإنما تم إنشاؤه تحت مستوى سطح الأرض على شكل حرف أتش، بخلاف سجن الوادي الجديد وسجن الفيوم وسجن منطقة وادي النطرون وأبو زعبل فهي لم تكن سرية، ففي سجن المرج كان هناك مكان محظور الدخول فيه حتى على الضباط يحتوي على ثلاثين زنزانة.

كم من الشخصيات التي جاءت إليكم وشعرت بأنها مظلومة؟

كل المعتقلين السياسيين مبدئيًا كانوا مظلومين لأنه لو كانت هناك جريمة ارتكبت لكانوا أصدروا أحكامًا ضدهم، وإن كانوا حتى الآن يتحفظون عليهم يجب أن يعرف الجميع أن مصر لم تتحرر بعد من قيود وأغلال العبودية وذلك بقدر أعداد المعتقلين.

كم مرة خالفت التعليمات لأسباب إنسانية؟

كثيراً منها أنني حاولت أن أعطيهم حقهم في الطعام وأحسن من طرق الطهي وحتى أمنع تلك المهزلة وسرقة طعام الغلابة في أول مرة قمت بطهي الطعام مع الطباخ بنفسي حتى أعطيه إرشاداتي وبعد ذلك كنت أطلب من المساجين أن يخرجوا تحت الحراسة إلى المخزن لتحميل حصتهم من الغذاء يومياً ويقومون بطهيها بأنفسهم ثم أرغمت الطبيب بالكشف عليهم بالإكراه ويصرف لهم العلاج، وأذكر عندما كنت أعامل المعتقلين معاملة طيبة فقام بزيارتي الشيخ أكرم زهدي وفؤاد الدواليبي بعد خروجهما من المعتقل وقمت باستقبالهما وفوجئت باستدعائي من قبل رئيس مباحث أمن الدولة وقال لي كيف لك أن تستقبل هؤلاء المجرمين في بيتك؟ فتعجبت من كلامه فقال لي في غضب: لقد استطعنا هذه المرة أن نشي القيادة عن اعتقالك معهم وتم نقلي بعدها إلى سجن أسيوط وعندما خالفت الأوامر مرة أخرى تم نقلي إلى سجن الوادي الجديد الذي قابلت فيه الشيخ علي القطام لثاني مرة.

وماذا عن دور لجان حقوق الإنسان وهل كانت تقوم بتفتيش الزنانات

ومعاينتها؟

كانت لجنة حقوق الإنسان عبارة عن لجنة غالبيتها ضباط شرطة من مساعدي وزير الداخلية وعلى صلة طيبة به وقبل أن يأتوا إلى المكان تكون لدينا معلومات قبلها بشهر عن ميعاد الزيارة وخلال تلك الفترة نقوم بدهان الزنانات وننظفها ونقوم بتوصيل الكهرباء ونرتب المطبخ والمستشفى حتى يكون كل شيء جاهزاً لاستقبالهم فيأتون بصحبة مساعد الوزير لقطاع السجون ويقومون بزيارة الأماكن فقط التي تم تجهيزها ثم يتناولون الغذاء وعند مغادرتهم يعطوهم من بط وأوز وخراف ولا يقدر أحد منهم على كتابة أي تجاوزات رآها بعينه.

وأذكر زيارة السفير السويدي سيفن برجر للدكتور أحمد العجيزي والذي لجأ سياسياً للسويد بعدما طالبت أمريكا بأن تأخذه لتطبيق العقوبة عليه لأنه كان مساعد أسامة بن لادن وقامت السويد بمخالفة القواعد الدولية وحكم عليه بعد ذلك بالسجن المؤبد لتسليم اللاجئين السياسيين من الدولة وقام أحمد العجيزي بنهره وقال له لا تأتي إليّ مرة أخرى فأنت لا تقدم لي أي شيء ففوجئت بعد ذلك بزيارة وزيرة الخارجية السويدية إلى السجن طالبة رؤيته وكانت القيادات في ذلك الوقت مرعوبة من زيارتها وطلبوا مني ألا أريها شكل الزنانات بالداخل.

ما تعليقكم على هروب المساجين؟ وهل هي تعليمات أم مجرد شيء عفوي؟
ومن وراءه في اعتقادك؟

هروب المساجين بلاشك هو مخطط من قبل القيادات السياسية ومعاونيها، فمن المتعارف عليه في العالم كله أنه في حالة سقوط أي نظام طاغ والشعب يستيقظ من غفوته فيكون الرد بفتح السجون لخروج المجرمين لترويع أمن المواطنين حتى يعودوا عن ثورتهم، وفتح السجون له طريقة خاصة حيث إنه من البروتوكولات والتعليمات التي يتلقاها أي مأمور سجن أن تكون هناك خطة وهي تأمين السجن ضد أي هجوم خارجي مسلح أو غير مسلح وتدريب قوات بشرية مسلحة ضد محاولات الهروب الجماعي للمساجين أي عمل مناورات كل فترة للتدريب على ذلك. وذلك بخلاف أن هناك اتفاقات كانت تحدث بين القيادات السياسية ومعاونيها من الأمن والقطاعات الأخرى وبين قطاع البلطجة وهو الذي تبناه النظام السابق وصرف عليه مبالغ طائلة وهو مقسم إلى مناطق وأحياء ومحافظات ويتبناها بعض أعضاء الحزب الوطني وآخرون من أعضاء مجلسي الشعب والشورى كلٌّ في دائرته، وأعضاء المجالس المحلية ومنهم أحمد عز وكمال الشاذلي وكل عضو له مجموعة من البلطجية متعارف عليهم يقومون بقضاء مصالحهم

المخالفة للقانون والذين أصبحوا العصا الغليظة في الحكم بدلاً من الشرطة، فهؤلاء البلطجية هم من كانوا يقومون بتزوير الانتخابات ومنع الناخبين المحترمين من الإدلاء بأصواتهم، بخلاف فض مؤتمرات السياسيين المعارضين وفض الاعتصامات بإحداث مشاجرات داخلها حتى أن الوزراء أيضًا كانوا يستعينون بالبلطجية.

ولكن الذي حدث خلال الثورة أنه تم سحب كل القوات المدربة على تلك الظروف للعمل بخدمات في الشوارع فلم يكن للضباط أي دخل فيما حدث، فكل ذلك كان بأوامر خارجة عن إرادتهم ثم بعد ذلك تم جمع البلطجية كل مجموعة منهم في محافظتها أو منطقتها لمهاجمة السجون بالإضافة إلى وجود معاونين لهم داخل السجون من المساجين والمسجلين خطر والذين بحوزتهم تليفونات محمولة وتمت مكالمات للتنسيق معهم وفي توقيت واحد تم اقتحامها وسرقة الأسلحة الموجودة لتنفيذ خططهم لترويع المواطنين فكان من المضحك جدًا الأشخاص الذين كانوا يتصلون بالقنوات الفضائية بأوامر عليا ويقولون إن هناك بعض البلطجية يهاجمونهم ويطلقون أعيرة نارية فمن منا كان يتصل ويتم الرد عليه وهل أحد في مثل موقفهم يستطيع التفكير في الاتصال بقنوات معينة لإخبارها بشكل مضحك ومستفز هكذا وكل من كانوا يستقلون سيارات إسعاف على الأخص كانوا أمناء شرطة بحوزتهم أسلحة طلبوا منهم إطلاق أعيرة نارية في المليون لترويع المواطنين حتى يتم إخماد الثورة بعدما يشعر الشعب بعدم الأمان، ومن المثير في الموضوع إبلاغ رؤساء المباحث جميعًا مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون ولكنه لم يحرك له ساكنًا.

كيف نحمي الثورة من فلول النظام السابق من وجهة نظرك وهل ترى أن

أمن الدولة مازال يعمل من تحت الطرابيزة وكيف لنا ان نعرف؟

يجب إيداع مساجين مزرعة طرة بسجن شديد الحراسة وتجريدهم من التليفونات المحمولة بالإضافة إلى الرفاهية التي هم فيها مما تعطيهم الفرصة للعب من تحت الطرابيزة

وإعطاء أوامر لقطاع البلطجية وفي جميع الأحوال هو سجن تأمينه لا يكفي في أي حالة انفلات أمني ستساعدهم على الهروب الجماعي ويلزم نقلهم إلى سجن العقرب وتفتيشهم بصفة مستمرة أما عن أمن الدولة فلا أحد منا يستطيع ان يعرف بالدليل أن هناك من يقومون بالتجسس عليه فبذلك لن يستطيع أحد أن يعرف هل أفراد أمن الدولة مازالوا يعملون أم لا.

(الأهرام المسائي العدد ٩٥٦ بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١١)



شهادة أحد معتقلي الثورة بالإسكندرية

يروى طرق التعذيب في سجن الحضرة وقصص وفاة زملائه

كشف محمد السيد محمد أحد شباب ثورة ٢٥ يناير كيفية اعتقاله والتهم التي تم تليفها له ولزملائه، بالإضافة إلى طرق التعذيب داخل سجن الحضرة، ووفاة المعتقلين دون أن يعلم أحد مكانهم أو إذا كانوا مازالوا أحياء أم أموات

وقال السيد أنه أثناء مشاركته في الثورة يوم السبت ٢٩ يناير بسيدي جابر قامت شرطة بملايس مدنية باعتقاله لعودته أثناء حظر التجول في منطقة كفر عبده وتم تسليمهم للجيش وتم تحويله إلى سجن الحضرة، لمدة ١٨ يوم، وأثناء تلك المدة كانت الوجبة الوحيدة التي تقدم للمعتقلين هي نصف رغيف بلدي وقطعة حلاوة طحينية من التي تباع في الأسواق بخمسين قرشاً، أما مياه فلم يكن يسمح بها أكثر من نصف ساعة فقط يومياً ويتم غلق محابس المياه طوال اليوم كنوع من أنواع التعذيب.

وأضاف السيد أنهم كانوا ينامون على الأرض بدون غطاء يحميهم من برد الشتاء، بالملابس الداخلية فقط، وكانت الوسائل المستخدمة في التعذيب هي الضرب بالكهرباج، والشوم، وكابلات الكهرباء، والصواعق، وكان يقوم بزيارتهم يومياً ما بين ٢٠ إلى ٣٠ من رجال الأمن، ويأمر الضباط المخبرين بتعذيب المعتقلين وسكب المياه الباردة على أجسادهم المكشوفة عدة مرات يومياً من بينها مرة في الثالثة والنصف فجر كل يوم

وذكر أن التعذيب أدى لوفاة عدد من المعتقلين.. مشيراً أن الزنزانة التي كان يتواجد بها شهدت وفاة ٣ حالات على الأقل هذا بخلاف العنابر المجاورة، ومن بين تلك الحالات رجل مسن أسمه محمود مصطفى صديق يبلغ من العمر ٧٠ عامًا وكان مصاباً بالكلى والقلب، وعندما تدهورت حالته الصحية بسبب التعذيب طلبنا له المساعدة

فقال الحراس عندما يموت أبلغونا، ولم تمر ثلاثة أيام حتى توفي بالفعل، وأجبرونا على الشهادة بأن سبب الوفاة كان تعذيب المواطنين له وليس الشرطة، حيث أن علامات التعذيب كانت تملأ جسده

وأضاف السيد أن بعد ١٣ يوم جاء الحاكم العسكري للتحقيق مع المعتقلين، فألبسهم الأمن بدل التحقيق وقدموا لهم لحوم، واحضروا لهم بطانيات، وعاملوهم معاملة جيدة جداً، وحقق معهم القاضي العسكري في التهم الملققة إليهم والتي كان من بينها حيازة سلاح ناري، وبعد انتهاء التحقيق أخذت شرطة السجن البطانيات وبدل التحقيق، وعادت لتعاملهم بنفس الطريقة قبل مجئ قاض التحقيق. وبعد مرور سبعة أيام جاء كشف بأسماء بعض المحتجزين الذين تم الإفراج عنهم كنت واحد منهم، وظل البعض الآخر داخل السجون. وأشار أن الزنزانة كان بها ما بين ٧٠ إلى ٩٠ سجين.

(المصدر: جريدة البديل ٢٨ فبراير ٢٠١١)



شهادات سجناء فلسطينيين في المعتقلات المصرية

كشفت شهادات سجناء فلسطينيين فرّوا من السجون المصرية ونجحوا في الوصول إلى مسقط رأسهم في غزة، قيام النظام المصري -بذاريه الأمني والسياسي- بممارسة أساليب تعذيب بشعة بحق سجناء مصريين وغير مصريين والإصرار على إبقائهم داخل السجون رغم حصولهم على قرارات قضائية بالإفراج عنهم بتوجيهات من وزير الداخلية.

ووفق الشهادات التي رصدتها الجزيرة نت على لسان أصحابها فإن «أساليب التعذيب الشديدة ألحقت أذىً جسدياً ونفسياً بالغاً وامتهدت آدميتهم وترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى».

ويؤكد القيادي بكتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي مكث بالسجون المصرية ثلاث سنوات أن أساليب التعذيب بمصر أشد بكثير من تلك التي يمارسها الإسرائيليون بحق الأسرى الفلسطينيين.

ولفت نوفل الذي سبق أن اعتقل خلال الانتفاضة الأولى لدى الاحتلال، إلى أنه لم يلحظ ولم يسمع عن التعذيب بواسطة جهاز صعق كهربائي يطلق عليه «التنك» إلا في مصر، مشيراً إلى أنه عندما مكث في زنزانه الانفرادية بسجن مباحث أمن الدولة بمدينة العريش ثمانية شهور عايش أساليب تعذيب وحشية بحق عدد من السجناء.

وأضاف في شهادته للجزيرة نت «أنه كان يؤتى برجال وشباب مصريين من مدينة العريش إلى سجن جهاز أمن الدولة ليعذبوا تعذيباً بشعاً لدرجة أنني لاحظت أحد الرجال من خلال فتحة صغيرة تطل على زنزانه أن حالته تردت إلى حد الموت، كانت

خصيته مسلوختين من شدة الصعق الكهربائي عليهما وكنت أمدّه بورق المحارم كي يجفف الدماء التي كانت تسيل من أعضائه التناسلية».

بدون استثناء:

وذكر نوفل أن التعذيب بسجون جهاز أمن الدولة لا يسلم منه أحد من السجناء السياسيين أو الجنائيين، ويجري ذلك في كافة السجون ومراكز التحقيق بدءاً من سجن العريش وانتهاء بمركز التحقيق بمدينة نصر الذي يعتبر المركز الرئيسي لممارسة «أبشع أساليب التعذيب التي تفوق الوصف».

ولفت إلى أن الأجهزة الأمنية المصرية لا تحترم ولا تنفذ القرارات القضائية، مشيراً إلى أنه حصل على سبعة قرارات بالإفراج عنه من قبل المحكمة ورفض جهاز أمن الدولة تنفيذ ذلك وأعاد اعتقاله.

وقال القيادي بحماس «أعرف أحد السجناء المصريين حصل على ٥٣ أمراً قضائياً بالإفراج عنه، إلا أنه كان يعاد اعتقاله من قبل جهاز أمن الدولة».

نوفل قال إنه يعرف أحد السجناء المصريين حصل على ٥٣ أمراً قضائياً بالإفراج عنه، إلا أنه كان يعاد اعتقاله من قبل جهاز أمن الدولة

وتابع «بعد إخراج السجن من المحكمة يذهبون به إلى مقر جهاز أمن الدولة وهناك يعاد اعتقاله مرة أخرى، ويكتبون في مذكرة اعتقاله الجديدة أنه تم الإفراج عنه بناءً على قرار المحكمة الفلانية، وبعد متابعتها تبين أنه يمارس نشاطه لذا تم اعتقاله من جديد»، لافتاً إلى أن الغريب في الأمر أن السجن منذ لحظة خروجه من باب المحكمة يكون في قبضة الأمن، ولا يدري كيف يعاود استئناف نشاطه؟».

تجريد السجناء:

ودعا نوفل مفتي الجمهورية المصرية وشيخ الأزهر «أن يتقوا الله في شعبهم وأن يذهبوا إلى السجون ليروا كيف كانت تجرد النساء عرايا في مركز تحقيق أمن الدولة بمدينة نصر، وكيف يجرد المعتقلون السياسيون كما ولدتهم أمهاتهم أثناء التحقيق معهم من قبل ضباط التحقيق».

وأضاف «كل سجين دخل مقر أمن الدولة المركزي في مدينة نصر سواء كان من السجناء السياسيين أو الجنائيين تعرض للتجريد الكامل للملابسه أثناء التحقيق معه».

وأشار إلى أن أنه تبين له أثناء مكوثه لمدة أسبوع في سجن شبرا في كل مرة من المرات السبع التي حصل فيها على قرار قضائي بالإفراج من المحكمة قبل أن يصار إلى اعتقاله وإعادةه إلى زنزانه بسجن المرج، تعرض جميع السجناء للتعريه والصعق بالكهرباء في عوراتهم فضلاً عن أصناف أخرى من التعذيب».

اعتقال المحامين:

وذكر نوفل أن عائلته أوكلت له محامياً وجاء إلى السجن ليودع له مبلغاً من المال أرسله الأهل في صندوق الأمانات فما كان من إدارة السجن إلا أن اعتقلت هذا المحامي وزجت به في السجن «وأكد أن إدارة السجن كررت إنكار وجوده وإخفاءه ونقله إلى زنزانه بعيدة في السجن في كل مرة قدمت فيه جمعيات وحقوق الإنسان لزيارة السجن».

من جانبه أكد عضو كتائب عز الدين القسام محمد عبد الهادي الذي قضى عاماً بالسجون المصرية أن السجناء يسمح لهم مرتين فقط بقضاء حوائجهم بالأماكن المخصصة لذلك، وهو ما يضطرهم إلى جمع صلاتي الظهر والعصر وصالاتي المغرب والعشاء.

وأكد هو الآخر أن «أمن الدولة يجري التحقيق مع السجناء وهم عرابة» مشيراً إلى أن «الصعق الكهربائي يتركز على منطقتي القبل والدبر، ويطال السجناء وهم على ثلاثة مواضع، فمنهم من يصعق وهو واقف، وآخر وهو مقيد على كرسي، وأصعب أنواع الصعق الكهربائي عندما يقيد السجين على ظهر سرير من يديه ورجليه ويتعرض للرش بالماء أثناء صعقه».

محمد عبد الهادي حكى صنوفاً من التعذيب تعرض لها السجناء (الجزيرة نت).

وذكر أن المحققين «يصعقون السجناء بعد حرمانهم من النوم وتعليقهم من أيديهم وعصب أعينهم» لافتاً إلى أن المحققين «يوصلون عملية الصعق بالكهرباء لفترات زمنية متفاوتة تصل أحياناً بالسجين إلى لحظات يقرب فيها من الموت».

وأوضح في شهادته للجزيرة نت أنه «رغم نزاهة القضاء المصري إلا أنه لا يملك قرار الإفراج عن أي سجين لا تثبت إدانته سواء كان مصرياً أو غير مصري، لأن جهاز أمن الدولة يعيد اعتقاله بناء على توصيات وزير الداخلية».

قرار سياسي:

وأكد عبد الهادي أيضاً أن قرار عدم تنفيذ الأحكام القضائية لا يقتصر على الأمن وإنما بتوجيه سياسي متمثلاً بالحكومة المصرية التي يوقع وزير داخليتها على إعادة مذكرة إعادة اعتقال السجناء بعد حصولهم على قرارات قضائية بالإفراج، ويصار إلى إعادة اعتقالهم قبل أن يروا النور من جديد عبر مذكرة قبض جديدة تتم حياكتها في فرع جهاز أمن الدولة الذي سبق أن اعتقل فيه السجين لأنه يقع على عاتقه تنفيذ الأمر القضائي».

من جهته تحدث عضو تنظيم جيش الإسلام عمر شعت (١٩ عاماً) الذي مكث قرابة عام بالسجون المصرية عن تجربته مع التعذيب بقوله «أول طرق التعذيب التي

استخدموها معي هي خلع ملابسني بالكامل وجعلوني واقفا لمدة ثلاثة أيام مع تواصل الضرب المبرح في جميع أنحاء الجسم بالأيدي والعصي، وسط نعني بألفاظ نابية».

وأضاف في حديثه للجزيرة نت «بعد ثلاثة أيام تم اصطحابي إلى غرفة التعذيب، وهناك أجبرت على النوم على سرير وقيدت من يدي ورجلي، وبعدها بدؤوا يعذبونني بالكهرباء والماء مع الضرب، ثم بعدها بدؤوا بوضع رأسي في وعاء به ماء تكرر خلالها غيابي عن الوعي».

وتابع «لم يكتف محققو أمن الدولة بذلك بل نقلوني وأنا عار إلى غرفة انفرادية كانت تعج بالناموس والصراصير ومكثت فيها ستين يوماً مكبل الأيدي ومغمى العينين منعت خلالها من الاستحمام، فيما كنت أقضي حاجتي في وعاء داخل الغرفة الانفرادية».

(المصدر: موقع الجزيرة نت)

